عنوان المداخلة: الأسس النظرية للتنمية ـ تجارب دولية ـ

Theoretical underpinnings of development - international experiences

بن شني عمروش[1]، برابحة امحمد[2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة: واهرن 2 بن أحمد محمد ، benchenni.amirouche@yahoo.fr

[2] طالب دكتوراه، جامعة: واهرن 2 بن أحمد محمد ، berrabahmhamed@hotmail.com

ملخص:

تهدف الدراسة الى الإلمامة بأهم مفاهيم حول التنمية من خلال المرور على المحطات الهامة لهذا المفهوم الشامل لكل القطاعات، كما حولنا إبراز آلية التحول من التنمية إلى التنمية المستدامة، و ذلك من اجل تصحيح منهجي قبل الشروع في أي عمل تنموي كان، و قد تم ذكر جزء من خريطة الطريق للعمل التنموي في كل من مليزيا و تركيا.

كلمات مفتاحية: التنمية ، التنمية المستدامة، تجارب دولية

تصنيف JEL: N1, O2, O1

Abstract:

The aim of the study is to familiarize yourself with the most important concepts of development by passing through the important stations of this cross-sectoral concept, and to highlight the mechanism of the transition from development to sustainable development, in order to systematically correct before any development work has begun. Part of the road map for development work has been mentioned in both Malaysia and Turkey.

Keywords: Development, Sustainable Development, International experiences

Jel Classification Codes: O1 ,O2 ,N1

المرسل: بن شني عمروش، الإيميل: benchenni.amirouche@yahoo.fr، الهاتف:0556833514

مقدمة:

التنمية أصبحت شغل الشاغل لأي دولة في العالم، فمساعي التنمية تختلف من بلد إلى الأخر حسب الإمكانيات، و لذا كان للموضوع هذه الورقة أهمية بارزة إذ أصبح من ضروري وضع المفاهيم في مكانها الأصلي، فلا يمكن مقارنة برنامج تنموي لدول متطورة مع أخرى في طريق النمو و لا يمكن ان يكون لهم نفس الأهداف، ففي هذه الورقة حاولنا إعطاء أهم الركائز لهذا المصطلح و ذلك من خلال المرور بثلاث محاور :

المحور الأول:مفاهيم عامة للتنمية.

المحور الثاني: التنمية و الاستدامة التنمية و النمو.

الحور الثالث: عرض بعض التجارب التنموية الدولية.

المحور الأول: المفاهيم العامة للتنمية

1 مفهوم التنمية:

أولا: لغويا

يقال نما المال وغيره، ينمي نميا ونماءً، أي زاد و كثر فالنماء هو الزيادة،و أنميت بالهمزة: أنما الله إنماءا و يقال كذلك نماه الله، ويقال: و نماه، و في اللغة أيضا نما ينمي و ينمو أنميت الشيء و نميته أي جعلته ناميا[1]، و التنمية لغة أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع أخر و في المال بمعنى زاد و كثر[2].

نشير الى أن مفهوم التنمية عرف موجة أولي من الاقتصاديين الأمريكيين روستو، هيرشمان، أرقر لويس أساسا، و في ستينات بدأ التفكير التنموي كم أبناء العالم الثالث ومن المتفق عليه ان نقطة البداية كانت نظرية القلب و التخوم التي صاغها كبير اقتصادي العالم الثالث راؤول بريش، و كان في منطق هذا المفهوم ان القلب يفوز بالنصيب الأكبر من المكاسب و المنافع على حساب التخوم،مع تأكيد انه يسحب من ثمار عمل شعوب التخوم ، ومن ثم شارك عدد اقتصادي أمريكا اللاتينية في صياغة مفهوم dependenciz بمعني الاعتماد على الغير،و بالتالي تمكين هذا الغير من صياغة نمط التنمية المحلية بما يخدم مصالحه قبل كل شيء[3].

ثانيا: اصطلاحا

اختلفت الأقوال في تحديد مفهوم التنمية، وسبب ذلك اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها؛ فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معيّن كالمجال الاقتصادي مثلاً، فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال المحدد للتنمية، بينما بعضهم الآخر يرى أنها عملية شاملة لمختلف المجالات، فيكون تحديد المفهوم تبعاً لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العميلة الهادفة الى تحسين مستويات المعيشية لسكان الدول النامية،عن طريق زيادة

متوسط نصيب الفرد الاقتصادية فعالة و حقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد الا من خلال زيادة دور الصناعة و التصنيع في النشاط الاقتصادي لهذه الدول مقاربا بدور القطاع الزراعي و التقليدي فيه[4].

هي عملية تتضمن تغيّرات عدّة، تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى عصرنة وتحديث وتطوير القطاعات بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات الواقع الراهن، وهي غير مرتبطة بهدفٍ محدود، وإنما هي عملية مستمرة لا يتوقف مسارها عند مستوى معيّن[5].

قد تناول ابن خلدون في كتابه المشهور بمقدمة ابن خلدون بالدراسة جوانب متعددة لموضوع التنمية، و إن لم يشع هذا اللفظ في مؤلفه الا أن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر، فالعبرة بالمضمون قبل أن تكون باستخدام مصطلحات معينة، هذا مع العلم أنه قد شاع في هذا المؤلف مصطلح يمكن اعتباره مرادفا لمصطلح التنمية و هو لفظ الحضارة ، كيف تتحقق و كيف تضمحل[6].

و من الملاحظات الهامة إن غاية ما تهدف إليه التنمية في المنهج الوضعي هو توفير السلع و الخدمات، وليس لها هدف فوق ذلك أي أنها تتعامل مع إشباع الاقتصادي للفرد[7]، لكنّ هذا المفهوم للتنمية الذي يجعل من الإنتاج مقياساً لها بحيث إذا توفر نمو وزيادة في الإنتاج كانت هناك تنمية، وإذا انتفى انتفت، قد ضيّق من مجالات التنمية في المجتمعات الإنسانية، ثم حصر طاقات الإنسان المتنوعة، والتي يمكن تنميتها، في طاقة واحدة هي الطاقة المادية المتمثلة في الإنتاج والاستهلاك لما أنتج. زد على ذلك، فإنّ جعل الإنـتاج مقياساً للتنمية، بحيث تكون التنمية الاقتصادية متوقفة على الإنتاج ليس بمقياس سليم في حدّ ذاته، بل إنّ الواقع يشهد بخلاف ذلك؛ فهذا المقياس قد حقق نجاحاً باهراً في البيئة الغربية، لأنّ هذا التوجه في العملية التنموية كان متماشياً ومنسجماً مع النظرة الغربية للكون والإنسان والحياة.

وأما بلدان العالم الإسلامي فقد تبنت المنظور الغربي للتنمية وقامت بتطبيقه رجاء حصول نمو وتطور اقتصادي، لكنّ هذا الرجاء باء بالخسران المبين، لا لضعف في الموارد الأولوية أو لقلة في الموارد الطبيعية. ولكن هذا التصور والتوجه الغربي في التنمية كان دخيلاً على العالم الإسلامي الذي له نظرة أو تصور خاص للكون والإنسان والحياة. وبناء على ذلك، فقد «انقضت ثلاثة عقود من «التنمية» وما تزال الدول -التي اصطلح على تسميتها بالنامية أو المتخلفة- تعاني من نفس الأزمات السياسية للمجتمع المتخلف، ولم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه[8]

بعض من علماء الاقتصاد حاولوا تسخير التنمية الاجتماعية لخدمة التنمية الاقتصادية بحيث تستثمر الأولى لحساب الثانية. وهذا التصور للتنمية الاجتماعية نجده عند هيجنز (Higgins)الذي عرفها بقوله: «عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية...الخ، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع»[9]. لكن علماء الاجتماع يخطِّئون هذا المفهوم للتنمية الاجتماعية ويرون أنها «العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية،

بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أنْ يكتسب كل منهما قدرة أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات[10]«

2 أبعاد التنمية:

أهداف التنمية مهما كان نوعها تصب في أبعاد الثلاثة حسب مختلف التعاريف للتنمية.

جدول1 أبعاد التنمية

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحارك الاجتماعي	النظافة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المرجع: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة ، جامعة الأردنية، عمان ، الأردن، المجلد 35،العدد1، الصادرة في جانفى 2008، ص 177

هذه الأبعاد التقليدية لأي عملية التنمية وهناك من يضيف البعد التكنولوجي لكون هذا الأخير يشهد تطور سريع.

3 الأبعاد التكنولوجية:

إن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية يقتضي من الدول النامية إعطاء الأهمية للتكوين و البحوث التطبيقية التي بواسطتها تستطيع الدول النامية التحكم ولو تدريجياً في التكنولوجيا و الأساليب الفعّالة للتنظيم

وبالتالي رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية[11].

4الية التنمية :

1.4 العلم والتكنولوجيا لتعزيز التنمية[12]:

في عام 2013، أُتيحت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة لتسليط الضوء على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، والإمكانيات الثقافية - والسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة - من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. و الواقع أن العلم والتكنولوجيا والابتكار يمكن أن تقوم بدور حاسم في كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

2.4 استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية[13]:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في

عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

3.4الأخذ بالتكنولوجيات الغير الضارة بنصوص قانونية[14]:

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك

بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

4.4المحروقات والاحتباس الحراري[15]:

أدركت العديد من دول العالم أهمية التعاون فيما بينها من أجل مكافحة التغير المناخي باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة تحد من انبعاث الغازات الدفيئة،وقد عقدت العديد من المؤتمرات الدولية برعاية العديد من المنظمات العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة اليونسكو وغيرها، وقد أكدت البيانات العلمية والفنية الصادرة عن تلك المؤتمرات : أن معدل الزيادة المتوقعة لدرجة الحرارة خلال القرن الحالي إذا لم يتم الحد من الزيادة المطردة للغازات الدفيئة، فأنها ستكون زيادة غير مسبوقة ولم يحدث لها نظير خلال العشرة آلاف سنة الماضية وأنها ستؤدي إلى تغيرات في المناخ تشكل تهديداً بيئياً خطيراً يمكن أن يعرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية في كثير من مناطق العالم للخطر، كما يمكن أن يهدد بقاء بعض الجزر الصغيرة كجزر المالديف والمناطق الساحلية المنخفضة وكذلك المناطق قاحلة وشبه القاحلة.

5.4الحد من انبعاث الغازات[16]:

تؤثر التكنولوجيا على حجم مشكلة التغيّر المناخي وتكلفة حلّها في آن، فالتكنولوجيا مجموعةٌ واسعة من المهارات والأدوات التي تشمل الدراية والخبرة والمعدّات التي يستخدمها الإنسان لإنتاج الخدمات وتحويل الموارد. يكمن دور التكنولوجيا الرئيسي، على مستوى تخفيف إنبعاثات غازات الدفيئة، في السيطرة على الكلفة الاجتماعية للحد من الإنبعاثات. ويظهر العديد من الدراسات القيمة الاقتصادية الكبرى لتطوير تكنولوجيات تستخدم حالياً وتخفّف من الإنبعاثات، بالإضافة إلى تطوير تكنولوجيات متطورة لتخفيف الإنبعاثات ونشرها.

6.4 التنمية و مشكلة تدهور طبقة الأوزون:

قد اكتشف علماء البيئة وجود مادة جديدة من المواد المؤثرة في طبقة الأوزون وهى غاز ثنائي كلور و الميثان في الغلاف الجوي للأرض وهو صنف جديد من المواد الكيميائية التي تسبب

استنفاد طبقة الأوزون، لم يكن معروفا في السابق حيث يعمل على تفتيت طبقة الأوزون بنفس مستوى غاز الفريون، وان تركيزه في الجو يزداد بسرعة مستمرة، مما يهدد بتدمير درع الأوزون الواقي للأرض[17].

والتنمية المستدامة من أهم محاورها الأساسية هي محافظة على البيئة فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من

المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

من خلال تحليلنا للأبعاد التنمية قد يتبين أنها مجموعة قواعد يرجى من تحقيقها ولكن زيادة على ذلك هي عبارة عن معلم ثلاثي أبعاد يحدد مكانة أو ما يمسي بإحداثيات أي دولة أو ولاية حسب البيئة المدروسة في مجال التنمية.

المحور الثاني: التنمية و النمو و التنمية المستدامة

1النمو و التنمية من حيث التعريف:

النمو الاقتصادي هو مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية. إنه زيادة في مستوى البلد الحقيقي للنواتج الوطنية

التي يمكن أن تنجم عن زيادة في جودة الموارد (عن طريق التعليم ، الخ) ، زيادة في كمية الموارد والتحسينات في التكنولوجيا أو بطريقة أخرى زيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد (الناتج المحلي الإجمالي)[18].

التنمية الاقتصادية هي مفهوم معياري، أي أنها تنطبق في سياق إحساس الناس بالأخلاق (الصواب والخطأ، الحسن والسيئ)، تعريف التنمية الاقتصادية التي قدمها مايكل تودارو هو زيادة في مستويات المعيشة ، وتحسين احتياجات احترام الذات والتحرر من الاضطهاد وكذلك اختيار أكبر. الطريقة الأكثر دقة لقياس التطور هي مؤشر التنمية البشرية الذي يأخذ في الاعتبار معدلات معرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع والتي تؤثر على الإنتاجية ويمكن أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي. كما يؤدي إلى خلق المزيد من الفرص في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والحفاظ على البيئة. وهو يعني ضمنياً زيادة في دخل الفرد لكل مواطن[19].

2 النمو و التنمية من حيث الأبعاد:

يفرق الاقتصاديون بوضوح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. فالأول له أبعاد كمية يمكن قياسها تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، وتطور الإنتاجية...الخ. أما التنمية الاقتصادية فبالإضافة للأبعاد الكمية لها أبعاد أخرى غير كمية ـ لا يمكن قياس بعضها ـ مثل الشعور بالعزة والكرامة، والحريات، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي والتعليمي والصحي...الخ. وبالضرورة فإن الثاني يشمل الأول والعكس غير صحيح. ولقد تعددت النماذج الاقتصادية لدراسة العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي والتنمية، وتطورت خلال الزمن. كما اختلفت هذه النماذج ـ بشكل أو أخر ـ في أسباب ومحددات النمو الاقتصادي والتنمية،

لكن معظمها ـ إن لم تكن كلها ـ تفترض أن للتعليم دور هام على الأقل في إحداث النمو الاقتصادي[20].

3 النمو و التنمية من حيث طريقة الحساب:

النمو هو مجرد نمو رقمي حسابي في قيمة الناتج. ويستخدم أصحاب نظرية النمو مقاييس خاطئة للقياس مثل متوسط الدخل الفردي وهو ناتج قسمة الدخل القومي علي عدد السكان. وهو مقياس كاذب في ظل غياب العدالة والتوزيع الغير عادل للثروة. ولكن أصحاب نظرية النمو الاقتصادي يعتمدون علي رؤية جوهرها أن ارتفاع معدلات النمو سيؤدي إلي تساقط ثمار النمو ليستفيد منها الفقراء ويخرجوا من دائرة الفقر. وهو مالم يحدث في مصر ولا في أي دولة في العالم طبقت هذه النظرية[21].

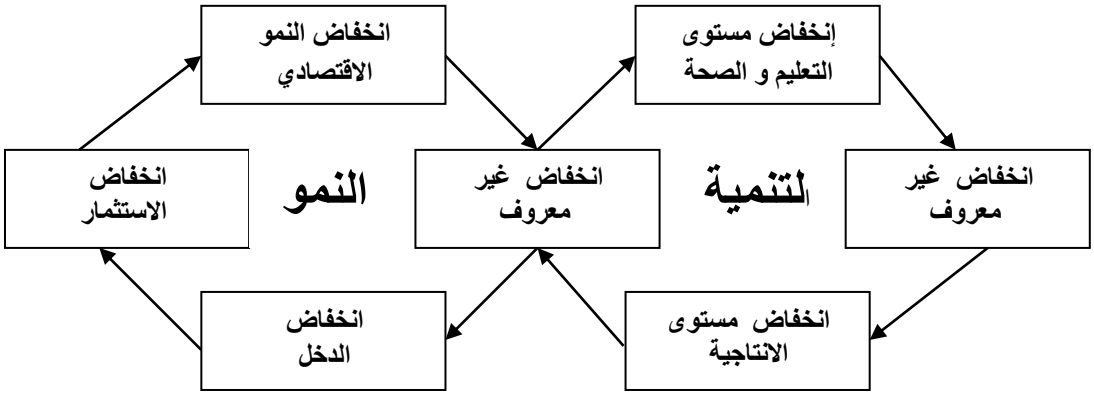
أما التنمية فهي تغير مخطط اقتصادي واجتماعي وثقافي وتستهدف إشباع الحاجات الإنسانية المتنامية للمواطنين والحفاظ علي استدامة الموارد الطبيعية كحق للأجيال القادمة. وهناك عدة مقاييس للتنمية منها مقاييس التنمية البشرية والتنمية الإنسانية والتنمية المستدامة. ولا تعتمد التنمية علي مجرد قياس نمو متوسط دخل الفرد بل تقيس عدالة توزيع الدخل. كما تستخدم عدة مقاييس للتنمية منها :زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة المواطنين. توفير فرص العمل للمواطنين وتخفيض البطالة. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوي الصحي و التعليمي و الثقافي. تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع. تحسين وضع ميزان المدفوعات.تسديد الديون أولا بأول.وتخفيض المديونية ، وتحقيق الأمن القومي للدولة[22] .

4تكامل بين النمو و التنمية:

و يمكن تميز في هذه الحالة حسب طبيعة الدول ان كانت غنية أو فقيرة.

بعض البلدان قد تكون هناك مجتمعات محصورة في حلقة فقر أو مايسمى مصيدة للفقر حيث لا تستطيع المجتمعات الفقيرة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري والطبيعي بسبب انخفاض المدخرات أو بدونها ،وبالتالي ينتقل الفقر من جيل إلى آخر ، وهناك حاجة لتدخل (الحكومة و / أو المنظمات غير الحكومية و / أو القطاع الخاص) للخروج من الدورة[23].

الشكل 1 دورة الفقر بين النمو و التنمية



المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع http://textbook.stpauls.br/development, Development economics,12-08-2018.

5 المؤشرات قياس التنمية:

حتى مع الأرقام أكثر دقة بين الأمم المتحدة و مؤشرات فإن استخدام الدخل كمقياس للتنمية هو أداة ضعيفة، وقد تم بذل جهود لاستبدال نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بمقياس أكثر الموثوقية، وهو عادة ما يكون مؤشر العدة متغيران اقتصادية و اجتماعية[24].

1. دليل التنمية البشرية
2. متوسط دخل الفرد

6 التنمية الاقتصادية:

1-6 أهميتها:

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين
2. توفير فرص عمل للمواطنين
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع الحاجات المواطنين و تحسين المستوي الصحي و التعليمي و الثقافي
4. تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع
5. تحسين وضع الميزان المدفوعات
6. تسديد الديون أولا بأول
7. تحقيق الأمن القومي للدولة.

2-6 متطلباتها:

1. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة
2. الانتاج بجوده وتوفير التكنولوجيا الملائمة
3. توفير الموارد البشرية المتخصصة
4. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة
5. توفير الأمن والاستقرار اللازم
6. نشر الوعي التنموي بين المواطنين

7 التنمية المستدامة:

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. .

وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد

وعرفت اللجنة التنمية المستدامة: "بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم ."

وهنالك صنفين من التعاريف:

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه التعاريف اقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

أما الصنف الثاني: تمثل تعاريف أكثر شمولا ومنها: ـ هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الأضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل. ـ هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي. ـ هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية. وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف كما يلي:

1.7 التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي
للعالم.

2.7 التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

وأكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئة

ما يمكننا قوله بالأخير إن التنمية تنمية أساس نهضة أي دولة بناء من التنمية الاقتصادية والتي تسعى إلى تحسين الدخل القومي والفردي ومنه يؤدي إلى الرخاء وهذا الأخير يؤدي إلى إحداث تنمية بشرية والتي تجعل هناك إمكانية للفرد من المشاركة السياسية ومنه تنشئة الفرد ليكون عضوا فعالا بمجتمعه.

المحور الثالث: التجارب التنموية:

1التجربة الماليزية للتنمية:

خلال عقد السبعينيات اعتمدت ماليزيا على إستراتيجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الاعتماد على القطاع العام بشكل كبير والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. وبدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وهي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسن في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية إبان فترات الاحتلال، وكذلك السكان الأصليين الذين يسمون بالمالاي والذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. وقد لعبت شركات البترول دورا هاما في دفع وتدعيم السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت ملك للشرطات الانجلزية و الصينية وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف بنهاية السبعينات[25] .

2.1الاستثمار في الرأسمال الفكري وانعكاساته على التنمية المستدامة:

ربما من أهم الخطوات عملية التنمية الماليزية و قد تمثل في:

أولا: فلسفة تنمية الأفراد في ماليزيا

ثانيا: الاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار

ثالثا: الاستثمار في مجال المعرفة والبحث العلمي

3.1 أسباب نجاح التجربة الماليزية[26]:

- ملاءمة المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين الدول النامية، بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، فماليزيا دولة لم يستولى فيها العسكر على السلطة
- إن عملية اتخاذ القرار تتم من خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، مما جعلها سياسة توصف بانها ديمقراطية.
- توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل انجاحها في اعلان منطقة جنوب شرق اسيا منطقة خالية من السلاح سنة 1995).
- اهتمامها بالنفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية.
- انتهاج إستراتجية الاعتماد على النت بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الحين يمثلون الأغلبية المسلمة
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970 الى 1993 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50 بالمائة.

4.1 ما يستخلص من التجربة الماليزية في التنمية:

لقد عملت ماليزيا على إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف الأجناس والأعراق من خلال تركيزها على إنسانية الإنسان لا غير، وبذلك أصبح النهوض بالتنمية واجب الجميع ومسؤولية جماعية تعزز فكرة الانتماء المشحون بالولاء المستمر.

التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة ، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلاده.

التركيز على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفرد.

أهم درس يمكن استخلاصه من هذه التجربة أن الحكومات الماليزية منذ الاستقلال في العام 1957 و جهت إهتمامها الى الاستثمار في الانسان الماليزي و توسيع خياراته و تنمية طاقاته وإمكاناته الفكرية، مما أهل المواطن لرد الجميل لدولته وحكومته التي قدمت له كل مستلزمات الرقي الإنساني، بحيث تم تحجيم الفقر والبطالة و الجهل و المرض[27]

2التجربة التركية للتنمية:

1.2الخطوة الأولى:

صممت تركيا إستراتيجيتها الجديدة على دعم التعليم والبحث العلمي والاستفادة من موقعها الجغرافي المهم، ففي مجال التعليم والبحث العلمي: استطاعت تركيا تطوير منظومتها التعليمية من خلال دعم مالي ولوجيستي كبير، شمل تأسيس الجامعات ومراكز البحث العلمي والمعاهد المتخصصة، حيث تخرج تركيا سنويا 610 ألف طالب من جامعاتها في مختلف التخصصات. وارتفع تصنيف الجامعات التركية من المرتبة 100 عالميا سنة 1981 إلى المرتبة 18 خلال العام 2008. في 2016 أعلنت الحكومة التركية فى إطار تحقيق أهداف استراتيجية 2023 زيادة الإنفاق في مجال البحث العلمي والتكنولوجي من 1 % إلي 3 % وتسعى بذالك إلى رفع عدد الباحثين من 115 ألف باحث 2014 إلى 300 ألف[28].

2.2خطوات النجاح:

- مفاتيح نجاح التجربة التركية أمور عدة أولها وعلى رأسها محاربة الفساد، حيث قال أردوغان ذات مرة «نجحنا لأننا لا نسرق»، وترسيخ مفهوم أن الحكومة خادمة للشعب لا حاكمة للشعب، وتعزيز استقلالية القضاء وشفافيته، والاهتمام بالتعليم، حيث تحول الانفاق الأعلى في الميزانية العامة التركية من السلاح الى التعليم والصحة، وبدأت مرحلة المشاريع الكبرى المدرة للاموال، والتي حصدت رضا الشعب مثل إنشاء مئات الجامعات وعشرات المستشفيات، وقد صرف عليها من الاموال التي كانت تذهب في السابق للفساد والفاسدين[29]
- تم تقليص البيروقراطية القاتلة فتقاطرت على تركيا الاستثمارات الأجنبية وأصبح هناك 146 ألف شركة أجنبية تعمل على أرضها أحضرت معها التكنولوجيا المتقدمة فأصبحت تركيا تصدر ما كانت تستورده مثل الطائرات دون طيار المتقدمة، وزادت قيمة الصادرات

من 35 مليارا عام 2002 الى 145 مليارا أوائل هذا العام، كما تم استبدال القياديين الخاملين السارقين بالقيادات ذات كفاءة و الأمينة، وتم الاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي لتركيا فتحقق النجاح الأسطوري لشركة طيرانها التي تحولت إلى الموقع الأول في أوروبا قبل شركات عريقة مثل اللوفتهانزا والبريطانية، والرابع في العالم، حيث لا غنى للتجربة التنموية الناجحة حسب قوله عن شركة طيران عملاقة تحضر السائحين والمستثمرين من مشارق الأرض ومغاربها لبلدها.

- في إطار إستراتيجيتها للاستفادة من الموقع الجغرافي أطلقت تركيا سلسلة مشاريع ضخمة تستهدف تطوير البنية التحتية فتركيا على نقاط تماس مع منطقة تمتلك 70% من النفط والغاز في العالم، لذلك تلعب تركيا دورا بارزا في نقل وتوزيع النفط والغاز عبر أوروبا ، لذلك قامت تركيا بتطوير مشاريع مواصلات لتسهيل نقل الطاقة إلى أوربا من هذه المشاريع . Baku – Tbilisi – Ceyhan (BTC 2006) و Baku – Tbilisi – Erzurum (BTE 2007) .

- وتسعى تركيا من خلال الاستثمارات الضخمة إنعاش سوقها الاقتصادية وتطويرها حيث من المحتمل أن تستقطب هذه السوق 1.5 مليار زبون من أوربا وآسيا و الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقدر قيمة هذه السوق ب 25 تريليون دولار. وتسعى الحكومة التركية إلى تطوير ثلاثة موانئ ضخمة ستلعب دورا بارزا في الشحن والأمور اللوجستية المتعلقة به.

3.2شروط الاستفادة من التجربة التركية[30]:

- الشرط الأول للاستفادة من التجربة التركية الناجحة، أن الشعب التركي فرض على الأحزاب السابقة وعلى الحياة السياسية التركية دخول تيار سياسي شبابي جديد، يمتلك روح جديدة وتجديدية ، يريد البناء ويملك القدرة على البناء، ولكنه يريد أن تتاح له الفرصة لإثبات ذلك، وهذا ما تم بالفعل في العقد الأول.
- الشرط الثاني الذي تمسكت به التجربة التركية بعد نجاحها في الشرط الأول، فهو ترسيخ مفهوم أن السلطة خدمة للشعب وليست مغنمة، وان يترجم ذلك على أرض الواقع فعلا.
- ثالث هذه الشروط بعد النجاح في الشرطين السابقين، سؤال الإنجاز والنجاح فيما أوكل لكل صاحب منصب، سؤال عما أنجزه وما أخفق فيه، فالنجاح شرط للبقاء في المنصب للمدة القانونية المحددة، والفشل والقصور لا يعفي صاحبه من منصبه فقط، وإنما ينبغي التحقيق معه عن أسباب إخفاقه وعجزه.
- الشرط الرابع العمل المؤسسي وفق خطط مدروسة بتمعن ومعرفة دقيقة بالحاجات والإمكانيات والقدرات البشرية المنفذة.
- الشرط الخامس: وصول نتائج النهضة إلى كل مواطن، وإلى كل بيت، وإلى كل قرية ومدينة ومحافظة داخل البلاد، مع تحقيق نتائج إيجابية على المواطنين كافة في معاشهم ودخولهم وأعمالهم وتحسين مستويات ازدهارهم، في الصحة والتعليم فضلا عن سلامة

الغذاء والماء ونظافة البيئة، واطمئنانهم إلى أنهم كمواطنين شركاء مع دولتهم في النهضة وفي المكاسب معا.

الخاتمة:

وجود إرادة سياسية فعلية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية ، ثم الاستثمار في العنصر البشري، من أهم النقاط لأي عمل التنموي، ثم الصرامة و المراقبة كافة المشاريع التنموية بهذا نجحت معظم الدول المتطورة.

المراجع:

[1]مكتب الدرسات و البحوث، القاموس، دار الكتب العلمية:بيروت،2006، ص 217.

[2]محمد منير حجاب،الإعلام و التنمية الشاملة،ط2،دار الفجر و النشر و التوزيع، القاهرة، 2000،ص 34.

[3] د إبراهيم العيسوى، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشرتها، ط2، دار الشروق، القاهرة،2001،ص7.

[4] د فرهاد محمد على الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور الاسلامي،مؤسسة دار التعاون للنشر، القاهرة،ص 64.

[5] أ. حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود ،مجلة قراءات افريقية، http://www.qiraatafrican.com، نشرت يوم 22-03-2018، تاريخ الاطلاع 31-07-2018.

[6] د شوقي أحمد دنيا، الإسلام و التنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي،دار الفكر العربي،قاهرة، 1989،ص 17.

[7] نفس مرجع السابق، ص 25.

[8]عارف، نصر محمد، نظرية التنمية السياسية المعاصرة (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992م) ص 39

[9]نقلاً عن: عيد، إبراهيم حسن: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي (مصر: دار المعرفة، 1990م) ص70 .

[10]شوقي، عبد المنعم: تنمية المجتمع وتنظيمه، ط2 (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1961م) ص 43

[11] د أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة،المؤلف، ط1، القاهرة،2014،ص 41.

[12] https://www.un.org, 10-08-2018.

[13] د مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة،أكاديميون للنشرو التوزيع،عمان الاردن، ص 84.

[14] د مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 84.

[15] وحـــدة الأبحاث البايولوجيـــة للمناطـــق الحارة الأحتباس الحراري،جامعة بغداد كلية علوم،http://www.scbaghdad.edu.iq، نشر يوم 16 ماي 2016، اطلع عليه يوم 11-08-2018

[16] تقرير فريق عمل المنظمة The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)، https://www.ipcc.ch، اطلع عليه يوم 10-08-2018.

[17] د. وليد فؤاد ابوبطة،خطر جديد يهدد طبقة الاوزون ،موقع الاستدامة http://estidamh.com، نشريوم 31 مارس 2015، اطلع عليه 11-08-2018.

[18] https://www.diffen.com, 12-08-2018.

[19] نفس المرجع السابق.

[20] د. أحمد محمد جلالة، التعليم، والنمو الاقتصادي والتنمية، ورقة قدمت في مؤتمر المعلم الثالث، نقابة المعلمين مارس 2007 طرابلس.

[21] أ إلهامي المير غني،الفرق بين النمو و التنمية، http://www.m.ahewar.org، نشر يوم 02-08-2014، أطلع عليه يوم 12-08-2018.

[22] نفس المرجع السابق.

[23] http://textbook.stpauls.br/development, Development economics,12-08-2018.

[24] د واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ. هبة عز الدين حسين و أ ياسر عز الدين حسين، دار حميثرا للنشر و الترجمة،مصر،2018، ص60.

[25] محمد صادق إسماعيل، التجربة المالزية مهاتير محمد و الصحوة الاقتصادية، العربي للنشر و التوزيع،مصر،ط2014،1، ص 51.

[26] نفس المرجع السابق،ص 52.

[27] د. طارق ليساوي، أهم ركائز التجربة التنموية الماليزية فى التطور والتنمية: بناء الإنسان وتوسيع خياراته ،https://www.raialyoum.com/، نشر يوم 3 جانفي 2020، اطلع عليه يوم 2020/02/13.

[28] الامام محمد محمود،تجارب تنموية إسلامية ناجحة .. تركيا ،https://islamonline.net/20419، نشر يوم 2 مارس 2017، اطلع عليه يوم 13-02-2020.

[29] سامي نصف،التجربة التركية وأسباب نجاحها! ،https://www.alarabiya.net/، نشر يوم 10 ماي 2016، اطلع عليه يوم 13-02-2020.

[30] محمد زاهد جلول،التجربة النهضوية التركية، كيف قادا حزب العدالة و التنمية تركيا الى التقدم؟،مركز نماء للبحوث و الدرسات،بيروت،ط2013،1، ص 221-223